العراق سيبقى معطلا بانتظار نتائج مسار التفاوض السوري ـ الاسرائيلي

تعريب القضية العراقية ضحية التنافس السوري ـ الاردني

في غياب الارادة الوطنية القادرة على التغيير، واصرار الحاكم على رفض المراجعة والانفتاح، اعتمد العراقيون على مايسمى بدول الجوار من جهة، ودول "القرار"-الولايات المتحدة والاعضاء الدائميين في مجلس الامن- من جهة اخرى، لحسم مصير النظام القائم في بغداد وانهاء الحصار الاقتصادي الذي جاوز عمره الخمس سنوات.

ان العراقي في الداخل معطل بين فكي كماشة الجوع والفقر من جهة، وماكنة النظام القمعية من جهة اخرى، وطريقه الوحيد للخلاص هو انتظار "القضاء والقدر" او الهروب الى الخارج، حتى بات عدد العراقيين في الخارج يزيد عن المليونين.

اما عراقيو الخارج، فمهما كبر عددهم، هم اضعف من فرض التغيير في الداخل، وبات واضحا ان انقسامات المعارضات العراقية وتشرذمها يعكس الى حد كبير حالة الانقسام بين الدول المعنية بالشأن العراقي التي اقتسمت ولاءات تنظيمات المعارضة بحكم الجغرافية او/و المال.

ان دول الجوار رغم اتفاقها على ادانة نظام بغداد، الا انه لايجمعها قاسم مشترك بشأن البديل المناسب لنظام صدام حسين. وبات معروفا ان ايران تفضل نظام صدام على نظام امريكي الولاء مجاور لها خاصة وان حالة الانتظار تصب لصالح ترسيخ النفوذ الايراني في شمال العراق وجنوبه. وخشية الرياض من حكم الشيعة تجعل من بقاء صدام واستمرار الحصار خيارا مفضلا خاصة وان غياب العراق عن سوق النفط العالمية فيه مصلحة لاقتصاد السعودية.

اما بالنسبة لسوريا، فان اولوية مسيرة التفاوض مع اسرائيل فرضت نفسها على الموقف السوري من العراق، فاي تغيير في العراق لصالح امريكا سيجير لصالح المفاوض الاسرائيلي، وهو بالتالي مرفوض، كما ان اي تغيير غير محسوب (انفلات امني و صراع اهلي) سيفرض على سوريا، المشغولة في لبنان، مسؤوليات قد تكون اكبر من قدرتها.

وليس من صالح واشنطن في الوقت الحاضر اعطاء سوريا دورا حاسما في مستقبل العراق مادامت مسيرة المفاوضات بين سوريا واسرائيل لم تكتمل، خوفا من تحول الورقة العراقية الى رصيد اضافي يصلب الموقف السوري.

واذا كانت سوريا غير قادرة على احداث التغيير المناسب لها في العراق، الا انها تبقى تملك قدرة التعطيل ومنع التغيير، وذلك من خلال دورها العربي وعلاقاتها بالمعارضة العراقية و"شرعية" البعث بما يضمن اجهاض او عرقلة

اي محاولة للتغيير في العراق، ونجاحها في تحجيم "المؤتمر الوطني العراقي الموحد" المتحالف مع الولايات المتحدة دليل على ذلك. كما ان المعارضة السورية "للمبادرة" الاردنية والحديث عن اجتماع للمعارضة العراقية في دمشق يصب في اتجاه وأد الدور الاردني.

وبذلك حولت دمشق قدرة "الافشال" الى ورقة سياسية تفيدها مع المفاوض الامريكي والاسرائيلي، الامر الذي يؤكده قول بيريز بان السلام مع دمشق هو سلام مع كل العرب.

واخيرا وليس اخرا يبقى العراق "المعطل" المناوىء لاسرائيل احتياطي سوريا الاستراتيجي في حال فشل المسار التفاوضي مع اسرائيل.

الدور الاردني الجديد

لقد دخل الاردن على خط "التغيير" في العراق بعد استكمال عملية السلام مع اسرائيل، وتأكدها من ان الحصار الاقتصادي مستمر على العراق مادام صدام حسين في السلطة، خاصة وان الاردن هو المتضرر العربي الاول من استمرار الحصار والارقام تشير الى ان معدل دخل الفرد الاردني مابين عام 1988 الى 1994 انخفض من الفي دولار سنويا الى 1400 دولار في العام، وارباح الشركات الصناعية المساهمة العامة انخفض من 101 مليون في عام 1988 الى 36 مليوناً عام 1993.

سبق وان طالب الملك حسين امريكا بتحديد موقفها من النظام العراقي بالحوار معه او اسقاطه، ويبدو انه وصل الى قناعة بان باب الحوار مسدود وان كان الاسقاط غير محسوم. اضافة الى ان عدم استجابة صدام حسين لنداءات الملك حسين للمراجعة والانفتاح جعلت من القطيعة بين البلدين ضرورة تفرضها مصلحة الاردن وذلك للاعتبارات التالية:

1- ان الاردن بلد محدود الامكانات بشريا وماديا ومع ذلك وبفضل نهج سياسي عربي ودولي دقيق ومتوازن استطاعت القيادة الاردنية من توفير مستوى حياة اقتصادية وسياسية للاردنيين يحسدهم عليها ابناء كافة دول الجوار العربية.

2- ان النهج العراقي بات عبئا اقتصاديا وسياسيا على الاردن. وباستمرار الحصار تحول الاردن الى ممول دائم للعراق (بلغت ديون الاردن على العراق 2،1 مليار دولار)، وحتى امدادات النفط العراقية لم تعد تغطي ديون الاردن على العراق. واذا كان البديل الطبيعي للسوق العراقي هو الخليج العربي وليس اسرائيل، فان مفتاح هذا السوق هو الابتعاد عن بغداد، وما سيخسره التاجر والصناعي الاردني بسبب القطيعة مع العراق سيعوضه انفتاح

السوق الخليجي. كما ان القطيعة السياسية مع نظام بغداد الحالي هي ورقة الاردن لعلاقة ايجابية مع نظام مابعد صدام حسين.

3- ان السلام مع اسرائيل والعلاقة الايجابية مع الولايات المتحدة وفرت للاردن ضمانات كافية ضد تدخل او رد فعل تخريبي عراقي محتمل، خاصة وان عراق اليوم مخلوع الانياب.

4- ان الانفجار الداخلي بالعراق على شكل انفلات امني او حرب اهلية بات حقيقة ممكنة في العراق، خاصة مع تصاعد النفوذ الايراني في شمال وجنوب العراق، واي طوفان سياسي في العراق لابد وان يمس الاردن، ومن هنا يتوجب على الاخيرة اعداد نفسها لاحتمالات المستقبل بما يحميها من نتائجها (دخل الاردن اكثر من نصف مليون لاجىء ابان فترة الاحتلال العراقي للكويت).

ولكن اذا كان التغيير في الموقف الاردني من نظام بغداد مطلوباً اردنيا وفق حسابات المصلحة الذاتية اولا وقبل كل شيء، الا ان اسلوب اخراج هذا التحول الحقم الاردن بمتاعب وسوء فهم هو بغنى عنهما.

جاء الاعلان عن التحول من خلال احتضان العرش الهاشمي لحسين كامل وعائلته في اب 1995، وتسارعت الخطوات الاردنية على شكل تصريحات توحي بوجود مبادرة اردنية للتغيير في العراق، فطرحت اوساط اردنية مسؤولة تصورا لمستقبل العراق يعتمد المصالحة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي المذهبية والعرقية (شيعة وسنة واكراد) في اطار فيدرالي، واعُلن عن مساع اردنية لعقد مؤتمر للمعارضة العراقية في عمان كخطوة في طريق تغيير نظام صدام حسين.

- يبدو اليوم واضحا ان التحول الاردني لم يسبقه تنسيق مع دول الخليج وبالذات السعودية، بمايعطي عمان فرصة لمقايضة التحول عن بغداد بدعم مالي وانفتاح تجاري سريع.
- كما ان سرعة تحرك القصر تركت الاوساط السياسية الاردنية -الحكومية والمعارضة- التي لم تشارك في القرار، تلهث وراء الحدث فاعرب البعض عن عدم حماسه وحتى شكه بالنهج الجديد.
- ان الكثير من الاوساط السياسية لم يهضم بعد اتفاقيات السلام مع اسرائيل، كما خاب امل الكثيرين عندما لم تتحول هذه الاتفاقيات الى تحسن اقتصادي ملموس لرجل الشارع الاردني، وهو متخوف من ان القطيعة مع بغداد ستعرض مصالح التاجر والصناعي الاردني لخسائر اضافية، الامر الذي يتطلب الاسراع في فتح اسواق جديدة للبضائع الاردنية. علما ان الحكومة الاردنية سبق لها في عام 1991 ان اقدمت على شراء ديون القطاع الخاص الاردني على الحكومة العراقية والتي تراكمت خلال الحرب العراقية-الايرانية.

- وجاء الاعلان في مطلع شهر كانون الثاني 1996 عن عقد صفقة اسلحة بين الولايات المتحدة والاردن ليعزز مشاعر الشك بجدوى القطيعة مع بغداد عند المواطن الاردني الذي كان يتوقع مساعدات مالية وتجارية لا مزيداً من اسلحة خاصة بعد عقد السلام مع اسرائيل.
- ان الاسماء العراقية التي احتضنها الاردن -في البداية- كحسين كامل واخرين، لم تكن تحظى باحترام الاوساط السياسية الاردنية ولا حتى العراقية، وسرعان ماباتت تشكل عبئاً على القيادة الاردنية. وقد يكون هذا ناتجاً عن قلة دراية بطبيعة المعارضات العراقية.
- ان طرح مفاهيم سياسية تمس صميم الكيان العراقي، كالمصالحة المذهبية والعرقية والفيدرالية، كان يجب ان تصدر عن جهة عراقية وليس اردنية، الامر الذي اثار مخاوف دول الجوار واطرافا عراقية مختلفة من وجود مخططات سياسية لتقسيم العراق، واطماع اردنية في العراق.
- اعطى التحرك الاردني انطباعا بخلق محور سياسي جديد تدعمه امريكا، ولكن التصريحات الاخيرة لوزير الخارجية الفرنسي 25/1/1996) بان واشنطن ليست وراء التحرك الاردني الاخير تؤكد رغبة امريكا بتطمين سوريا بعدم انحيازها للاردن ضد الاخيرة.

تصحيح الخطاب الاردني

ان تطورات الاشهر الاخيرة اقنعت اصحاب القرار في الاردن بضرورة تصحيح الخطاب الاردني واسلوب طرحه، وتأكيدا لهذا يلاحظ المراقب الامور التالية:

- ادراكا لواقع المعارضات العراقية ذات الولاءات المتعددة، تخلت عمان عن عقد مؤتمر للمعارضة العراقية لصالح اقامة علاقات ثنائية. كما نأت بنفسها عن تلك الاسماء العراقية التي اصبحت جزء من المشكلة وليس حلا لها.
- التراجع عن فكرة الفيدرالية والمصالحة المذهبية والعرقية واعتبارهما مجرد افكار للنقاش متروك للعراقيين الحكم عليها.
- بعد اجتماع العقبة بين الرئيس المصري والعاهل الاردني وفيما بعد زيارة وزير الخارجية السعودي لعمان خلال شهر كانون الثاني 1996، بات الاردن يتحدث عن تعريب القضية العراقية بما يطمئن الاخرين بعدم انفراد اردني.

ان هذه التطورات تؤكد بان هناك تغيرا اردنيا تجاه العراق تفرضه المصلحة الاردنية ولكن ليس هناك مبادرة او مشروع اردني او على حسب تعبير الامير الحسن "وصفة جاهزة" للتغيير في العراق.

❋ ❋ ❋

ان الواقع الاقتصادي للاردن يجعل من التغيير في العراق ضرورة عاجلة الامر الذي لاينطبق على سوريا التي لاتعاني من ضغط اقتصادي من جراء استمرار الحصار مما يسمح لها بالانتظار الى مابعد التسوية مع اسرائيل.

وهنا يجب التمييز بين دور اردني واخر هاشمي، واذا كانت سوريا تلوح بشرعيتها "البعثية" في تفسير دورها في العراق، فان العرش الهاشمي وليس الاردن يملك شرعية مشابهة بين اوساط عراقية اخرى.

ولضمان عراق موحد ومستقر لابد من تعاون الاردن وسوريا وبالتالي مصر والسعودية من اجل صيغة عربية كفيلة بطرح مشروع عربي متكامل لانقاذ العراق. صحيح ان الموافقة الامريكية (التي تملك ورقة رفع الحصار) لابد منها لنجاح اي مبادرة جدية للتغيير، ولكن تبقى الاخيرة بحاجة الى ادوات محلية لتحقيق التغيير.

وبغياب مبادرة عربية سيبقى خيار امريكا هو استمرار الوضع القائم دون تغيير لما بعد الانتهاء من المسار السوري-الاسرائيلي التفاوضي من جهة وتجاوز مشاكل الانتخابات الرئاسية في امريكا. ولذا رغم نفوذ امريكا على الاطراف العربية (الاردن وسوريا ومصر والسعودية) الا انها غير مستعدة للضغط على هذه الاطراف في الوقت الحاضر لتنسيق موقفها من القضية العراقية، او اقحام القضية العراقية في مسار التفاوض السوري-الاسرائيلي، الامر الذي قد يعقد نجاحها.

تنفيذ قرار 986 هو تكريس لسياسة استمرار الوضع القائم

وان اصرار واشنطن على دفع العراق لقبول القرار 986 الصادر عن مجلس الامن والمعروف بالنفط مقابل الغذاء، هو تكريس لحالة استمرار الوضع القائم.

ان تنفيذ هذا القرار سيسمح لبغداد ببيع قدر محدود من النفط، ملياري دولار خلال ثلاثة اشهر، يتم استقطاع ثلث المبلغ لاغراض التعويضات وقسم اخر لتغطية نفقات الامم المتحدة والمتبقي لشراء الغذاء والدواء تحت اشراف الامم المتحدة، يعني عمليا التالي:

- رفع العتب والضغط المعنوي على امريكا من قبل الرأي العام العالمي وبالذات روسيا وفرنسا لتخفيف العقوبات على بغداد، كما يسحب من نظام صدام حسين ورقة العطف الدولي بسبب العقوبات.
- بقاء النظام العراقي محاصرا وضعيفا ولكن دون انحداره للفوضى بسبب الجوع والمرض.
- ان السماح بدخول العراق للسوق العالمية للنفط بشكل تدريجي، بحدود 700 الف برميل، تساعد السوق العالمية على استيعاب النفط العراقي دون هزات كبيرة في اسعار النفط، مقارنة بتطبيق رفع الحظر الكامل عن تصدير

النفط حسب الفقرة 22 من قرار 687.

- حل لازمة الامم المتحدة المالية في ايجاد مصادر مالية لتغطية كلفة اعمالها في العراق.
- توفير المال اللازم لاكراد الشمال بما يساعدهم على تقليل اعتماد بعضهم على الدعم الايراني.
- المساهمة في الاستجابة لضغوط تركيا المتضرر الاكبر من توقف ضخ النفط العراقي، ولذا اصر قرار 986 على ان يصدر القسم الاعظم من نفط العراق بواسطة الانبوب التركي.
- اما بالنسبة لبغداد فان تنفيذ القرار 986 هو بمثابة شراء للوقت، بعد ان بات واضحا ان الحظر سوف لايرفع قريبا. ولكنه يحمل محاذير الاعتماد على موافقة الامم المتحدة في استمرار ضخ النفط، الامر الذي يمكن سحبه بحجة عدم تحقيق التوزيع العادل لموارد النفط.

وختاما يبقى حديث الحكومات العربية عن معاناة الشعب العراقي اشبه بحديثها ايام زمان عن فلسطين "الحبيبة".

(الملف العراقي، العدد 50 - شباط 1996)

❋ ❋ ❋